2- تفسير نتائج الفرضية الجزئية :

2-1 عرض النتائج الفرض الجزئي الاول :

يدور التساؤل الجزئي الاول حول : هل تحد الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية من اعمال البلدية وتجعل العضو مقيدا ومن خلال جمعنا للمعلومات الميدانية سواء من طرف الاستمارة كأداة اساسية للتحليل او المقابلة كأداة مساعدة و بعد تفريغ البيانات وتحليلها تبين انه وبالرغم من ان الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية دور في معرفة الخطاء نتيجة الرقابة على المداولات ،إلا انه وفي الوقت نفسه ومن خلال المقابلة تبين ان هذا الاجراء غير مرضي عنه خاصة عند تدخل الرقابة في كل صغيرة ، لأنها تشعرهم بأنهم مسلوبي الفعل ، كما أن هذه الرقابة تجعل العضو غير قادرا على اداء مهامه بالشكل الكامل بسبب اخد الموافقة منها وهذا بنسبة (80.23%) كما هو موضح بالجدول رقم (10) ، بالإضافة الى ان الرقابة القبلية تشعر الفاعل داخل الادارة المحلية بنقصان في التمتع الكامل بالاستقلالية ،وهذا بنسبة (52.94%) كما هو موضح في الجدول رقم(12).زيادة على ان المداولات التي ساهم في اقتراحها الفاعلين ترفض بنسبة (54.90%) ومع ذلك فان معظم من ترفض مداولاتهم ساهمو في اقتراحها ، نلاحظ ان لديهم مثابرة وعدم اليأس ، فيلجأون الى تصويت وإعادة صياغة المداولة من جديد بنسبة (92.15%) ، من الاعضاء كما هو موضح في الجدول رقم (15) ، لكن العراقيل هاته تترك اثرا سلبيا لديهم وهو مايشعرهم بعدم الرضا عن العمل وبنسبة (92.15%) كما هو موضح في الجدول رقم (14)

والإدارة المحلية حين ترفض مداولات تراها الرقابة ليست من اختصاصها هي بذلك تحد من اعمالها ، وهذا ما ذهبت اليه غالبية افراد العينة وبنسبة (96.07%) ، كما هو موضح في الجدول رقم (18) .وهنا لابد التأكد على توضيح وتحديد عدم الاختصاص لكي لاتغطى جهة على حساب اخرى ، وتصطدم الاختصاصات والتداخل ، وكذلك حينما تتأخر الرقابة في المصادقة الصريحة على المداولات تبطئ سيرورة المشاريع وهذا ماعبر عنه اغلب الفاعلين وبنسبة (72.54%) كما هو موضح في الجدول رقم (21)

اذن من خلال تحقيق معظم مؤشرات التساؤل ، نصل الى صدق الفرض الجزئي الأول ، حيث يمكننا القول بان الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية تحد من اعمال البلدية وتجعل العضوى مقيدا.

2-2 عرض نتائج الفرض الجزئي الثاني :

يدور التساؤل الجزئي الثاني حول هل تقيد الرقابة الإدارية الاستقلالية المالية للبلدية ، ومن خلال جمعنا لمعلومات مؤشرات وتحليلها ، تبين ان الرقابة الإدارية تقيد ميزانية البلدية ، وهذا من خلال اجابات نسبة (72.54%) من عينة الدراسة لأن الميزانية تكون موجهة حول مشاريع محددة ، كما هو موضح بالجدول رقم (22) مايفقد الفاعل أية مبادرات مهمة، وهذا التقييد بدوره ينعكس سلبا على اداء المجلس ، وهذا من خلال اغلب اجابات افراد العينة بنسبة (80.40%) لان المبالغ المخصصة من طرف الدولة غير كافية كما هو موضح في الجدول رقم (23) ذلك ان نقص موارد الادارة المحلية يعكس عجزها وضعفها في تسيير مواردها ومن اجل هذا فإن الرقابة الإدارية تتحكم في ميزانية الادارة المحلية ، وهذا بتوجيهها في المشاريع مخططة ضمن مخططات الولاية ، وهي اغلب اجابات المستجوبين وبنسبة (70.58%)كما هو موضح في الجدول رقم (25) ويتأكد ذلك من خلال تدخلها لتغطية النفقات الناقصة اللازمة للبلدية وتسمى هذه المنحة التوازن ، وتخصص في الميزانية الاضافية من خلال الجدول يتضح ان هناك تدخل ، وهذا من خلال الفاعلين بنسبة (72.54%) كما هو موضح في الجدول رقم (26) ومايؤكد إعاقة الرقابة الإدارية الاستقلالية المالية للبلدية هو وجوب المصادقة الصريحة لها .

وبالرغم من أن مدة المصادقة الصريحة محددة في قانون 10/11 ب 30 يوما ، لكنها غير مطبقة ، وتبقى المداولة معلقة الى غاية المصادقة ، ولعلى قانون المالية هو السبب في ذلك ، حيث يشترط على قابض البلدية عدم المصادقة على الامر بالصرف إلا اذا كانت المداولة مصادق عليها من طرف الوالي بالإيجاب ،كما هو بمؤكد بنسبة (65.86%) الموضح في الجدول رقم (28) ، خاصة اذ علمنا ان مداخيل البلدية الذاتية ضئيلة .

اذن من خلال تحقيق معظم مؤشرات التساؤل نصل الى صدق الفرض الجزئي الثاني ، حيث يمكننا لقول بان الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية تصفد الاستقلالية المالية للبلدية .

تفسير نتائج الفرض العام :

يتمحور التساؤل العام للدراسة حول إمكانية إعاقة الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية اداء الفاعل داخل المجلس الشعبي البلدي ، ومن خلال التساؤلين اللذين تم الاعتماد عليهم بغية الوصول الى صدق أو نفي التساؤل العام ، تبين أن التساؤل العام للدراسة قد تحقق ،بحيث يمكن القول بأن الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية تعيق وتؤثر على أداء الفاعل العضو المنتخب داخل المجلس الشعبي البلدي .

النتائج العامة :

لقد جاءت هذه الدراسة في جوهرها للكشف عن مدى تأثير الرقابة الإدارية الممثلة بالهيئة التنفيذية (الولاية) على أداء العضو في المجالس المنتخبة المحلية بالإدارة المحلية "البلدية"، وذلك من خلال المرور بمراحل البحث التي اتبعناها، فقد تناولنا موضوع الرقابة الإدارية من خلال دراسة العوامل والخصائص المحددة لهذه الرقابة داخل هذا التنظيم الاداري وكذلك تعرفنا إلى المفاهيم العامة هذا في الفصل الأول، ثم تناولنا بعده إشكالية البحث وقمنا بدراسة سوسيولوجية حول موضوع البحث واستعملنا عدة طرق لجمع المعلومات (الاستمارة) ومن خلالها قمنا بتحليل النتائج المتوصل إليها ونذكرها في النقاط التالية:

- إن أغلبية المبحوثين يرون أن الرقابة الإدراية تعمل على تقيد العضو في المجلس الشعبي البلدي وتجعله مقيدا نوعا ما من جانب التسيير الاداري.
- أن أغلبية المبحوثين يرون أن هذه الرقابة الإدارية تقضي على روح المبادرة الفردية خاصة ماتعلق من جانب التنمية المحلية فيرون بعدم المصادقة على بعض المشاريع التنموية هي إحباط لمعنويتهم .

من خلال المعطيات النظرية والتطبيقية التي سبقت، وانطلاقا من المشكلة المطروحة والمعاشة ميدانيا باللبلدية (فيض البطمة، عمورة ، ام العظام) بالجلفة، وبعد عرض النتائج ومناقشتها بخصوص موضوع الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية، تبين لنا أن الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية تؤثر في أداء العضو الفاعل في المجالس المنتخبة البلدية ، وتقضي الرقابة الإدارية المفروضة على الادارة المحلية على مبدأ اللامركزية الإدارية وتفقدها اهداف التي أنشات لأجلها وعلى استقلاليتها .

لذلك لابد من إعطاء الأهمية البالغة لموضوع الرقابة الإدارية وإعادة النظر فيها خاصة في الجانب المتعلق باستقلالية العضو في اتخاذ القرارات التي يرها مناسب لذلك الاقليم الجغرافي ، ومن خلال هذه النتائج المتوصل إليها تؤكد لنا أن الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية لها تأثير على أداء العضو الفاعل في المجالس المنتخبة المحلية.